الأهرام

المصدر : الشـــرق الأوسط

التاريخ : ٢٦ يوليـو ١٩٩٩

مشاريع تطوير مخيمات اللاجئين في الأردن تثير الفلسطينيين والمعارضة

المصادر الحكومية تؤكد: الهدف توفير الخدمات وتحسين ظروف الحياة ولا علاقة بمشاريع التوطين

عمان: «الشرق الأوسط»

تعيش مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن مرحلة جديدة تتمثل في عملية التطوير التي ستشهدها بعد تنفيذ مشاريع حزمة الأمان الاجتماعي التي اقرتها الحكومة الاردنية وبدأت بتنفيذها اعتبارا من مطلع العام الحالي.

ومن شأن هذه المشاريع التي تتركز اصلا على البنية الاساسية من شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والدخلات والارصفة وخدمات النظافة والمرافق العامة والمحافظة على البيئة ان تحقق تطوير المخيمات وتحسين ظروف سكانها صحيا واجتماعيا وبيئيا الامر الذي اثار الشكوك لدى بعض اللاجئين وخاصة لجنة العودة التي ترى في مشاريع تطوير مخيمات اللاجئين تغييرا لطبيعة المخيمات وانهاء صبغتها السياسية.

والأخطر من ذلك ان لجنة حق العودة المنبثقة عن احزاب المعارضة تثير الشكوك في اهداف وابعاد مشاريع حزمة الامان الاجتماعي وترى فيها تطبيقا عمليا للمشاريع والطروحات التي تتردد بين حين وآخر عن توطين اللاجئين الفلسطينيين في مناطق وجودهم بعيدا عن وطنهم الأمر الذي يعني حرمانهم من حقوقهم المشروعة التي كفلتها قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها حق العودة الى ديارهم.

اللاجئون والمخيمات

يقول الدكتور ابراهيم بدران مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية التابعة لرئاسة الوزراء ان وجود مخيمات اللاجئين يعتبر رمزيا اكثر مما يعبر عن واقع الحال.. حيث لا يقطن في هذه المخيمات سوى 18 في المائة من عدد اللاجئين الفلسطينيين في الاردن البالغ عددهم مليونا و497 ألفا و894 نسمة.

ويبلغ عدد سكان المخيمات 296 الف نسمة موزعين على 13 مخيما للاجئين منتشرة في شمال ووسط الاردن على النحو التالي: مخيم الوحدات في عمان يقطنه 46 الف نسمة وفق احصائيات وكالة الغوث «الاونروا» في الحادي والثلاثين من ديسمبر (كانون الاول) عام 1998 مخيم الحسين في عمان وعدد سكانه 28 الف نسمة، مخيم حنيكين (حي الأمير حسن) في عمان يقطنه 8 آلاف نسمة، مخيم الطالبيه (محافظة مادبا) وعدد سكانه 6 آلاف نسمة، مخيم مادبا يقطنه 6 آلاف نسمة، مخيم البقعة (في محافظة البلقاء) على الطريق السريع بين عمان واربد وهو اكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن على الاطلاق وعدد سكانه 75 الف نسمة، مخيم جرش وعدد سكانه 14 الف نسمة، مخيم سوف (في محافظة جرش) ويقطنه 14 الف نسمة، مخيم الزرقاء وعدد سكانه 16 الف نسمة، مخيم حطين (في محافظة الزرقاء) ويقطنه 38 الف نسمة وهو ثاني مخيم في الاردن بعد مخيم البقعة، مخيم السخنة (في محافظة الزرقاء) وعدد سكانه 5 آلاف نسمة، مخيم اربد ويقطنه 22 الف لاجئ ومخيم الحصن (مخيم الشهيد عزمي المفتي) في محافظة اربد ويبلغ عدد سكانه 18 الف نسمة.

ويبلغ عدد المساكن في هذه المخيمات 36634 مسكنا.. فيما يبلغ مجموع الاسر 33495 اسرة وبذلك يتضح ان غالبية اللاجئين الفلسطينيين في الاردن يعيشون خارج المخيمات.. ويتركزون في العاصمة عمان ومدن الزرقاء والرصيفة واربد. وتمتاز مخيمات اللاجئين بكثافتها السكانية العالية.. وضيق مساحتها واكتظاظها.

173 مليون دينار للتطوير

ويوضح الدكتور بدران ان مشاريع حزمة الأمان الاجتماعي في مخيمات اللاجئين تأتي في اطار المشاريع التي تعتزم الحكومة الاردنية تنفيذها لتطوير المناطق الفقيرة او المناطق الاقل حظا في مختلف المناطق، موضحا ان هناك 300 موقع تشملها مشاريع حزمة الأمان الاجتماعي في كافة مناطق الاردن وخاصة المناطق المكتظة بالسكان ذات الكثافة السكانية العالية والتي تفتقر لمشاريع البنية الاساسية كالشوارع والارصفة وشبكات المياه والصرف الصحي والانارة.

وفي الوقت الذي تبلغ فيه كلفة مشاريع حزمة الامان الاجتماعي في مختلف مناطق الاردن نحو 700 مليون دينار (نحو مليار دولار اميركي) فان كلفة هذه المشاريع في مخيمات اللاجئين تبلغ 173 مليون دينار اردني (250 مليون دولار). وستنفذ هذه المشاريع على مرحلتين: المرحلة الاولى تمتد بين 1999 و2000 وتبلغ كلفتها 44 مليون دينار، والمرحلة الثانية بين 2001 و2007 وتبلغ كلفتها 129 مليون دينار.

وتم توزيع هذه المبالغ على الـ13 مخيما على النحو التالي: مخيم الوحدات وتبلغ كلفة مشاريعه 5,5 مليون دينار.. مخيم الحسين 5 ملايين دينار.. مخيم حنيكين (حي الأمير حسن) 3,65

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

مليون دينار.. مخيم مأدبا 4,3 مليون دينار.. مخيم الطالبيه 10,65 مليون دينار.. مخيم حطين 37 مليون دينار.. مخيم الزرقاء 3,64 مليون دينار.. مخيم السخنة 8,26 مليون دينار.. مخيم البقعة 49,54 مليون دينار.. مخيم سوف 4,83 مليون دينار.. مخيم جرش 21 مليون دينار.. مخيم اربد 5,34 مليون دينار مخيم الحصن (الشهيد عزمي المفتي) 17,2 مليون دينار.. علما بأن البنية الاساسية البالغة كلفتها 44 مليون دينار (60 مليون دولار) تشكل الحاجة الاساسية القصوى في هذه المرحلة من بينها 20 مليون دينار تمثل الاحتياجات داخل المخيمات و24 مليون دينار الاحتياجات خارج المخيمات والمناطق المجاورة لها والتي تتركز اساسا على محطات التنقية.

احتياجات المخيمات

وقام فريق يضم ممثلين عن مختلف الوزارات والاجهزة الحكومية بجولات ميدانية على جميع المخيمات واجتمع مع لجان تحسين الخدمات في المخيمات حيث تم حصر احتياجات المخيمات من المشاريع الاساسية.. وقد تم تصنيف هذه المشاريع ضمن 4 مجموعات:

المجموعة الاولى: وتشمل اعمال البنية التحتية المادية مثل اعمال الصحة والسلامة العامة والصرف الصحي ومياه الشرب والطرق الاسفلتية والممرات والارصفة والجدران الاستنادية وتقسم هذه المشاريع الى قسمين: قسم يقع داخل حدود المخيمات وتقدر كلفته بنحو 24 مليون دينار والاخر يقع خارج حدود المخيمات وتقدر كلفته بحوالي 22 مليون دينار ويخدم هذا القسم من المشاريع المخيمات وغيرها من المناطق مثل محطات التنقية وخطوط المجاري الرئيسية وجميع هذه الاعمال من مسؤولية الحكومة الاردنية عادة.

المجموعة الثانية: وهي مجموعة اعمال الخدمات الاجتماعية التي تقع ضمن مسؤولية الحكومة الاردنية وتشمل المراكز الصحية الشاملة والمراكز الاجتماعية والاندية والحدائق والمستشفيات.. وتم ادراج مشروعين لانشاء مستشفيين في هذا الاطار احدهما يقع في منطقة مخيم البقعة والآخر بجوار مخيم حطين وهما اكبر المخيمات في الاردن على الاطلاق وتبلغ الكلفة الاجمالية لهذه المشاريع 58 مليون دينار.

المجموعة الثالثة: تمثل هذه المجموعة اعمال الخدمات الاجتماعية التي تقع ضمن

مسؤولية عمل «الاونروا» ولكن لم تتمكن الاونروا من توفيرها لعدم توفر التمويل اللازم.. وتشمل هذه الاعمال نقل وتحسين جمع النفايات الصلبة وتبلغ كلفة هذه المشاريع 30 مليون دينار.

المجموعة الرابعة: وتمثل هذه المجموعة الوحدات السكنية غير الصالحة وهي وحدات سكنية مبنية في معظمها من الزينكو ولا تتوفر فيها متطلبات الصحة والسلامة العامة ولا يستطيع المستفيدون منها اعادة انشائها او حتى تحسينها بسبب فقرهم الشديد.. وتبلغ كلفة مشاريع هذه المجموعة 39 مليون دينار.

الأردن والأونروا

عندما انشئت المخيمات بعد حرب عام 1948 وتشريد مئات الألوف من الفلسطينيين عهد بمهمة الاشراف عليها وتقديم الخدمات لسكانها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) التي انشأتها الأمم المتحدة عام 1950 لمتابعة قضية اللاجئين الفلسطينيين.. وتعهد المجتمع الدولي آنذاك بتوفير الاموال اللازمة للاونروا عن طريق التبرعات التي تقدمها الدول المانحة وهي في مجملها من الدول الغربية. واخذت الاونروا بانشاء المخيمات عن طريق استئجار الاراضي المقامة عليها ومساعدة اللاجئين في اقامة منازل لهم من الطوب ومغطاة بالواح الصفيح.. كما عملت على تقديم الخدمات الفردية لهم.. كالاعاشة التي تقتصر على المواد التموينية.. والخدمات التعليمية ممثلة بالمدارس والخدمات الصحية ممثلة بالعيادات الصحية.. وكانت هذه المخيمات تفتقر للعديد من الخدمات وخاصة شبكات الانارة والمياه والطرق والصرف الصحي.. وفي فصل الشتاء حيث تنهمر الامطار تتحول المخيمات الى برك من الطين لأن شوارعها وارصفتها غير معبدة ويصعب التجول او السير في هذه الشوارع والازقة.

وفي فصل الصيف تغدو المخيمات عبارة منزل يغطيها الغبار الكثيف بحيث لا يستطيع ساكنوها الرؤية لان الرياح تحرك الاتربة على الشوارع وتنقلها من مكان الى اخر.. اما المياه فقد تم وضع مضخات في مكان واحد في كل مخيم وتقوم الاسر التي تقطن المخيمات بأخذ احتياجاتها من المياه من هذه المضخات.. لان انابيب المياه لا تصل الى المنازل.. وكذلك الحال بالنسبة للكهرباء.. وتفتقر المخيمات الى المرافق العامة ومشاريع الصرف الصحي ومحطات التنقية الامر الذي يتطلب اهتماما متزايدا ببيئة

المخيمات والظروف المعيشية لسكانها.

ومع تزايد اعداد سكان المخيمات وتزايد العجز في موازنة الاونروا انخفضت الخدمات التي تقدمها الاونروا على صعيد الاعاشة التي توقفت نهائيا منذ 15 عاما وعلى صعيد الخدمات التعليمية والصحية علما بان المدارس الموجودة في مخيمات اللاجئين مدارس ابتدائية او اعدادية في احسن الاحوال.

ورغم ان الخدمات داخل المخيمات هي مسؤولية الاونروا الا ان الحكومة الاردنية تضطلع بدور كبير في تقديم الخدمات الضرورية لسكانها انطلاقا من ان سكان المخيمات من اللاجئين يحملون الجنسية الاردنية علاوة على ان الاردن يعتبر دولة مضيفة للاجئين ومانحة للاونروا في وقت واحد.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لقطتان لمخيم البقعة على الطريق بين عمان واربد وهو اكبر المخيمات الفلسطينية في الاردن (ارشيف «الشرق الاوسط»)

اعقبت مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 واتفاقية اوسلو بين الفلسطينيين واسرائيل عام 1993 ومعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية عام 1994.

ورغم ان قضية اللاجئين لم تبحث حتى الآن في اطار المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية كونها احدى قضايا مفاوضات المرحلة النهائية بين اسرائيل والفلسطينيين الا ان المخاوف بدأت تساور جماهير اللاجئين والشكوك اخذت تنتابهم حول مستقبل قضيتهم لا سيما وان مشاريع حزمة الامان الاجتماعي من شأنها تغيير طبيعة المخيمات ومعالمها وتحويلها الى مدن صغيرة ومتوسطة وكبيرة الامر الذي ينفي عنها صفة المخيمات.

ويتساءل اللاجئون باصوات مرتفعة فيما اذا كانت مشاريع حزمة الأمان الاجتماعي في المخيمات تهدف الى تحسين اوضاعهم المعيشية وتوفير كافة الخدمات ومتطلبات العيش الكريم لهم او انها مقدمة لحل قضية اللاجئين عن طريق توطينهم في اماكن وجودهم وحرمانهم من حق العودة الى مدنهم وقراهم وممتلكاتهم التي ارغموا على مغادرتها عام 1948... هذا الحق الذي كفلته قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1948 والذي يقضي بحق عودة اللاجئين بصورة فورية الى ديارهم وتعويض من لا يرغب منهم في العودة... وهناك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 لعام 1967 والقرار 338 لعام 1973 حيث يطالبان بايجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الحكومة الاردنية ان مشاريع تحسين اوضاع المخيمات تأتي في اطار مشاريع حزمة الامان الاجتماعي التي تشمل نحو 300 موقع في الاردن تمتاز بفقرها واكتظاظ سكانها وانعدام توفر الخدمات الضرورية فيها وخاصة خدمات البنية الاساسية كالشوارع والصرف الصحي والمرافق العامة ومحطات التنقية والارصفة والدخلات وشبكات المياه والكهرباء يؤكد الدكتور ابراهيم بدران عدم وجود صبغة سياسية لهذه المشاريع. ويقول انه من خلال استعراض هذه المشاريع يتبين انها بعيدة كل البعد عن اية اهداف سياسية وان القصد منها هو المحافظة على الصحة والسلامة العامة والبيئة في مختلف مناطق الاردن بما فيها مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي لا تقتصر عليها هذه المشاريع وانما تشمل مناطق عديدة اخرى.

ويؤكد مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية ان مشاريع تطوير وتحسين مخيمات اللاجئين لن تؤثر باي حال من الاحوال ولا باي شكل من الاشكال على حقوق اللاجئين في حال التوصل الى حل عادل لقضيتهم .. كما انها لا تتعارض مع المفاوضات اللاحقة حول قضية اللاجئين باي شكل من الاشكال موضحا ان هذه المشاريع تهدف الى رفع خدمة البنية التحتية ومستوى الاداء للخدمات المقدمة في المخيمات الى المستويات المقبولة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

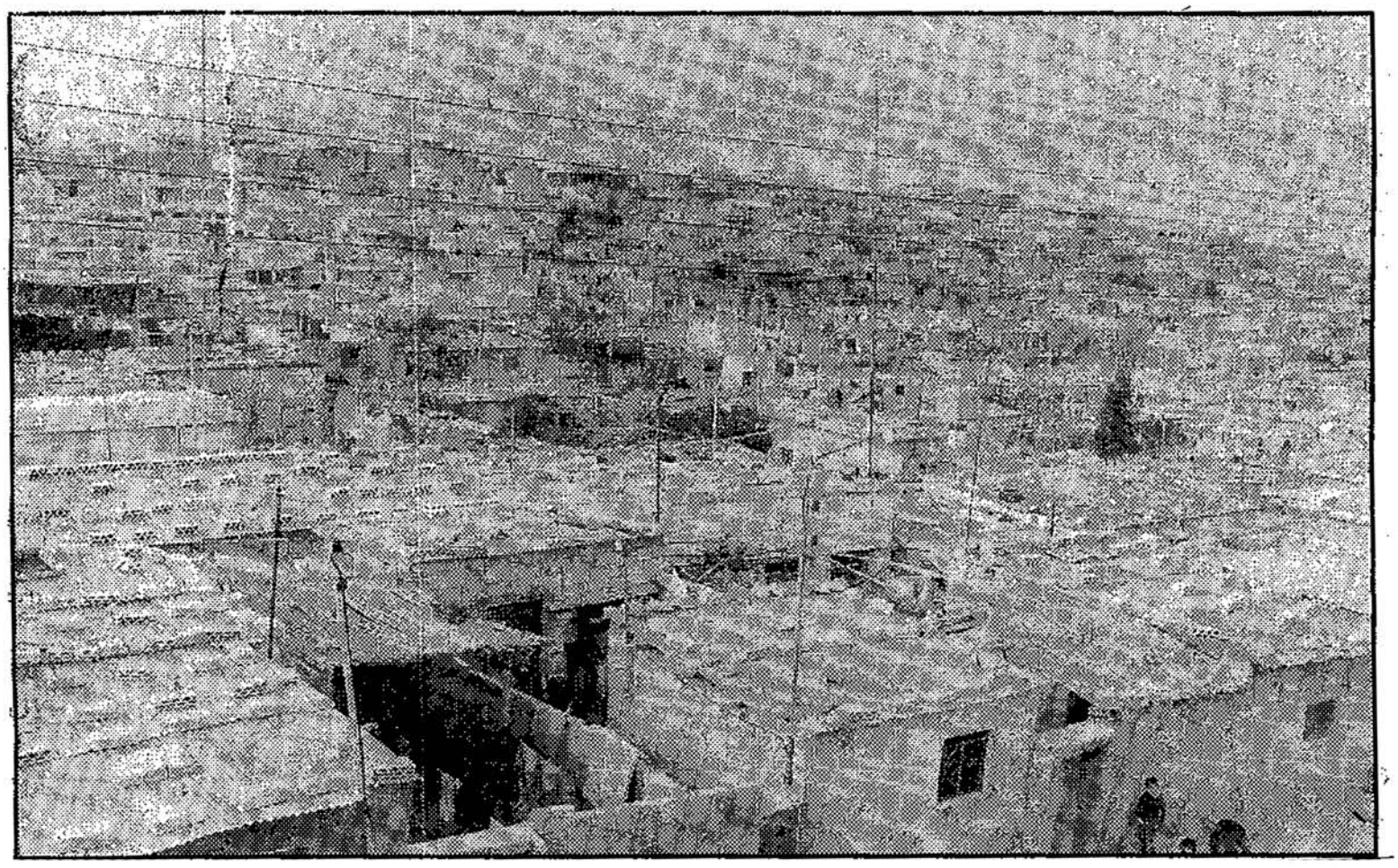

وتنفق الحكومة الاردنية على مخيمات اللاجئين نحو 350 مليون دولار سنويا على شكل خدمات ومشاريع ومساعدات ومخصصات مالية للهيئات التطوعية ولجان تحسين الخدمات في المخيمات كما عوضت الحكومة النقص في خدمات الاونروا في المجالات البيئية والصحية والتعليمية وايجاد المرافق العامة وتطوير المخيمات وتنفيذ مشاريع اقتصادية واجتماعية من شأنها تحسين مستوى الاسر الفقيرة وايجاد دخل لها يعينها على تحمل اعباء الحياة. وتخصص الحكومة الاردنية مبالغ مالية لمراكز المعاقين وجمعيات رعاية الاسرة واصدقاء الاطفال وفروع اتحاد المرأة والاندية الثقافية كما تقدم مبالغ مالية للجان تحسين خدمات المخيمات تتراوح بين 25,000 دينار و60,000 دينار لكل مخيم كل عام بالاضافة الى المساعدات التي تقدمها للاندية الرياضية ومراكز الشباب في المخيمات والتي تزيد عن 100,000 دينار سنويا.

تحسين أو توطين

ومع اهمية مشاريع حزمة الامان الاجتماعي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن على صعيد تزويد هذه المخيمات بكافة المرافق والخدمات من مدارس وعيادات صحية وشوارع وارصفة وطرق ودخلات وشبكات الصرف الصحي والمياه والانارة وتحسين وصيانة المنازل الآيلة للسقوط.. الا ان هذه المشاريع جوبهت باعتراضات وتحفظات كبيرة من قبل العديد من سكان هذه المخيمات ولجان حق العودة خاصة وان هذه المشاريع تزامنت مع الحلول السلمية ومفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية التي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

من المؤكد ان قضية اللاجئين لم تبحث حتى الآن باعتبارها احدى قضايا مفاوضات المرحلة النهائية.. ومن المعروف ان منظمة التحرير هي التي ستتفاوض حول هذه القضية الأمر الذي يجعل من توطين اللاجئين امرا بعيدا عن الواقع ولن يتم التطرق اليه مع الجهات المعنية ومن بينها الحكومة الاردنية ولذلك فان مشاريع تحسين اوضاع المخيمات تبدو أمرا ضروريا لتوفير الخدمات الضرورية لهذه المخيمات ورفع المستوى الصحي والبيئي والاجتماعي لسكانها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية